



**Qintar Journal for Humanities and Applied Sciences**  
**Economic and entrepreneurship studies series**

السياسة النقدية وأدواتها بين النظم التقليدية والمنظور الاقتصادي الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة و آفاق  
معاصرة

الاستاذ الدكتور شادي الصرايرة

جامعة البلقاء التطبيقية – كلية عمان الجامعية – الاردن

تاريخ إرسال الدراسة: 2026/2/12 - تاريخ قبول الدراسة: 2026/3/19 - تاريخ النشر: 2026/3/30

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مقارنة ومفصل للسياسة النقدية وأدواتها بين النظام المالي التقليدي والمنظور الاقتصادي الإسلامي. تنطلق الإشكالية من معضلة إدارة السيولة والتحكم في الكتلة النقدية في ظل غياب أداة سعر الفائدة التقليدية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك المفاهيم النقدية، والمنهج المقارن لبيان الفوارق الجوهرية بين النظامين، والمنهج الاستنباطي لاستخراج الأدوات البديلة من القواعد المقاصدية. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية الإسلامية تحقق استقراراً ذاتياً عبر ربط التدفقات النقدية بالإنتاج الحقيقي، مما يمنع الفقاعات الائتمانية. كما أثبت البحث أن الأدوات المقترحة (مثل نسبة المشاركة في الأرباح، وهوامش أرباح المرابحة، والصكوك السيادية) تمتلك فاعلية عالية في إدارة الاقتصاد الكلي. وأخيراً، أبرزت الدراسة أن التحول الرقمي (Blockchain) والذكاء الاصطناعي يمثل حلاً تقنياً لمعضلات تباين المعلومات، مما يعزز من كفاءة الرقابة النقدية الإسلامية. وتوصي الدراسة بضرورة توحيد المعايير النقدية الدولية للمصارف المركزية الإسلامية لتعزيز ريادتها في النظام المالي العالمي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، الاقتصاد الإسلامي، سعر الفائدة، البنك المركزي، الابتكار المالي، مقاصد الشريعة، التحول الرقمي.

**Abstract:** This study aims to provide a comprehensive comparative analysis of monetary policy and its instruments between the conventional financial system and the Islamic economic perspective. The research problem focuses on the challenge of liquidity management and monetary control in the absence of the traditional interest rate mechanism. The study employs a descriptive-analytical methodology to deconstruct monetary concepts, a comparative approach to highlight the fundamental differences between the two systems, and a deductive method to derive alternative tools from the Maqasid (objectives) of Sharia. The findings indicate that Islamic monetary policy achieves intrinsic stability by linking monetary flows to real production, thereby preventing credit bubbles. The research also demonstrates that proposed instruments (such as profit-sharing ratios, mark-up margins in Murabaha, and sovereign Sukuk) possess high efficacy in macroeconomic management. Furthermore, the study highlights that digital transformation (Blockchain and Artificial Intelligence) provides a technical solution to information asymmetry dilemmas, enhancing the efficiency of Islamic monetary supervision. The study recommends the unification of international monetary standards for Islamic central banks to strengthen their leadership within the global financial system.

**Keywords:** Monetary Policy, Islamic Economics, Interest Rates, Central Bank, Financial Innovation, Maqasid al-Shari'ah, Digital Transformation.

## المقدمة

تعد السياسة النقدية (Monetary Policy) حجر الزاوية في بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي لأي دولة في العصر الحديث، فهي الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على مستويات السيولة، والتضخم، والنمو الاقتصادي. ومع توالي الأزمات المالية العالمية التي عصفت بالنظام الرأسمالي التقليدي، بدأ الفكر الاقتصادي العالمي يعيد النظر في فعالية الأدوات النقدية القائمة على سعر الفائدة (Interest Rate)، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى فك الارتباط بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، مما ولد فقاعات مالية وديوناً متراكمة لا يقابلها إنتاج مادي ملموس (Chapra, 2000). في هذا السياق المتأزم، يبرز المنظور الاقتصادي الإسلامي كبديل رصين يمتلك رؤية فلسفية وتقنية مختلفة لإدارة المال والائتمان. إن السياسة النقدية في الإسلام لا تنفصل عن المنظومة العقدية والقيمية التي تحرم الربا وتنبذ المقامرة المالية، بل تركز على مبدأ الاستخلاف وتوجيه المال نحو العمارة الحقيقية للأرض (Siddiqi, 2004). وتأتي هذه الدراسة لتحلل ميكانزمات هذه السياسة في ظل غياب أداة الفائدة واستبدالها بنظام المشاركة في الربح والخسارة، وهو ما يفرض تحدياً كبيراً أمام البنوك المركزية في كيفية الحفاظ على استقرار الأسعار وضبط الكتلة النقدية (الجعوجي، 2025).

### أولاً: السياق العام للسياسة النقدية

إن مفهوم السياسة النقدية في النظام التقليدي يتبلور حول قدرة البنك المركزي على التحكم في حجم المعروض النقدي وتكلفة الائتمان عبر أدوات مباشرة وغير مباشرة، بهدف الوصول إلى التوازن العام (General Equilibrium) ويرى (Kent) أن السياسة النقدية هي إدارة للسيولة تهدف لتحقيق غايات قومية (حداد وهزلوم، 2010). بينما يركز (Shaw) على أن أي إجراء يؤثر في حجم النقود أو تكلفتها يعد جزءاً من هذه السياسة. إلا أن هذه التعريفات تظل محصورة في إطار سعر الفائدة كمتغير محوري، وهو ما يجعل النظام بأكمله عرضة للتقلبات العنيفة المرتبطة بفقاعات الديون (بن علي، 2008). أما في المنظور الإسلامي، فإن السياسة النقدية تأخذ بُعداً أعمق؛ فهي تهدف إلى حماية القوة الشرائية للنقود ومنع الظلم الاقتصادي الناتج عن التضخم أو الانكماش المفتع (شابرا، 2000). إن النقود في الإسلام هي وسيلة للتبادل ومقياس للقيم وليست سلعة تباع وتؤجر مقابل ثمن (الفيقي، 2010). ومن هنا تنشأ الضرورة لتطوير أدوات نقدية تتوافق مع هذه الخصوصية، بحيث يتم استبدال سعر إعادة الخصم الربوي بأليات إعادة التمويل بالمضاربة، واستبدال عمليات السوق المفتوحة القائمة على السندات بالصكوك السيادية المرتبطة بأصول حقيقية (بني هاني وبني خلف، 2010).

### ثانياً: الدراسات السابقة (المراجعة النقدية)

لقد حظي موضوع السياسة النقدية الإسلامية باهتمام واسع من قبل الباحثين الذين حاولوا سد الفجوة بين النظرية الفقهية والممارسة المصرفية الحديثة، ويمكن استعراض أبرز هذه الجهود كما يلي:

1. دراسة (عدنان خالد التركي): ركزت هذه الدراسة على الفرق الجوهرية في الأهداف؛ حيث خلص الباحث إلى أن أهداف السياسة النقدية في الإسلام تتجاوز الجوانب المادية لتصل إلى تحقيق الرفاهية الشاملة والعدالة التوزيعية. وأكد التركي أن فعالية هذه السياسة تكمن في استبدال الفائدة بنظام المشاركة، مما يقلل من مخاطر التضخم ويحفز التنمية الحقيقية.
2. دراسة (حسين كامل فهمي): تناولت هذه الدراسة الجانب التقني للأدوات البديلة، حيث انتقد الباحث الأدوات التقليدية من زاوية شرعية واقتصادية. واقترح أدوات مبتكرة مثل نسبة الاحتياطي النقدي المقدر وتخصيص الودائع

الجارية للاستثمار المباشر من قبل البنوك المركزية، وخلص إلى أن النظام الإسلامي يحتاج إلى هندسة نقدية شاملة تتجاوز مجرد ترقيع النظام الحالي.

3. دراسة (محمد نجاته الله صديقي): تعد من الدراسات المرجعية التي حددت ست أدوات رئيسية للبنك المركزي الإسلامي، منها نسبة المشاركة في الأرباح والإقناع الأدبي. ويرى صديقي أن البنك المركزي في النظام الإسلامي يمتلك سلطة توجيهية أكبر، حيث يربط تدفق السيولة بالإنتاج الفعلي للمصارف.
4. دراسة (محمد عمر شابرا): قدم شابرا رؤية متكاملة للنظام النقدي العادل، مؤكداً أن الاستقرار النقدي لا يمكن أن يتحقق في ظل نظام الفائدة الذي يغذي التوسع الوهمي للكتلة النقدية. ودعا إلى ضرورة وجود ميثاق نقد عالمي يستلهم القيم الإسلامية في حماية أموال الناس.
5. دراسة (عبد الله العربي): ركزت هذه الدراسة على إمكانية تطبيق الأدوات الإسلامية ضمن بيئة مصرفية مختلطة، وخلصت إلى أن البنوك الإسلامية يمكنها العمل بفعالية إذا ما وفر لها البنك المركزي نوافذ تمويلية قائمة على المشاركة أو الوكالة بالاستثمار.

#### ثالثاً: إشكالية البحث

رغم التطور الكبير في الصيرفة الإسلامية، إلا أن ممارسة السياسة النقدية لا تزال تواجه معضلة الازدواجية؛ فالبنوك الإسلامية تعمل غالباً في بيئة نقدية تحكمها قوانين البنوك المركزية التقليدية التي تفرض أدوات قائمة على الفائدة. ومن هنا تبرز الإشكالية الجوهرية: كيف يمكن للسلطات النقدية إدارة العرض النقدي والتحكم في المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل نظام مالي إسلامي يرفض الفائدة؟ وهل الأدوات المقترحة من قبل الفقهاء والاقتصاديين تمتلك الفعالية ذاتها التي تمتلكها الأدوات التقليدية في ضبط التضخم ودعم النمو؟

#### رابعاً: أهمية البحث وأهدافه

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الحاجة الملحة لوضع خارطة طريق للسياسات النقدية في الدول الإسلامية، خاصة في ظل تقلبات أسعار الصرف والأزمات المالية المتلاحقة. إن الانتقال من التبعية النقدية للنظم الغربية إلى الاستقلال القبي يتطلب فهماً دقيقاً للأدوات البديلة وآليات عملها.

#### أهداف الدراسة:

1. تحليل مفهوم السياسة النقدية في الفكرين التقليدي والإسلامي.
2. نقد الأدوات التقليدية (سعر الخصم، السوق المفتوحة) وتوضيح تعارضها مع المقاصد الشرعية.
3. استعراض الأدوات الكمية والنوعية المبتكرة في الاقتصاد الإسلامي (هامش الربح، نسب المشاركة).
4. تقييم تجارب البنوك المركزية التي حاولت تطبيق أدوات نقدية إسلامية.
5. استشراف دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز كفاءة السياسة النقدية الإسلامية.

#### خامساً: منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك المفاهيم النقدية، والمنهج المقارن لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بين النظم التقليدية والإسلامية. كما سيتم استخدام المنهج الاستنباطي لاستخراج أدوات نقدية حديثة من القواعد الفقهية الكلية، ومحاولة تكييفها مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.

### سادساً: هيكل البحث (المباحث الثمانية)

- لإحاطة الموضوع بكافة جوانبه، تم تقسيم هذا البحث إلى ثمانية مباحث متكاملة:
  - المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي العالمي.
  - المبحث الثاني: أركان السياسة النقدية التقليدية: الآليات والأهداف النهائية والوسيلة.
  - المبحث الثالث: الفلسفة العقدية والمقاصدية للسياسة النقدية في الإسلام.
  - المبحث الرابع: نقد أدوات السياسة النقدية التقليدية من منظور شرعي (معضلة الربا).
  - المبحث الخامس: الأدوات الكمية المقترحة للسياسة النقدية الإسلامية (إعادة الصياغة والتطوير).
  - المبحث السادس: الأدوات النوعية والمستحدثة في الصيرفة الإسلامية (آليات التدخل المباشر).
  - المبحث السابع: دور البنك المركزي في ظل النظام الإسلامي: إدارة السيولة والرقابة.
  - المبحث الثامن: التحديات المعاصرة والأفاق المستقبلية (الرقمنة والعملات المشفرة).
- إن هذه الرحلة البحثية تهدف في نهايتها إلى إثبات أن الاقتصاد الإسلامي لا يقدم مجرد تكييف شرعي للأدوات القائمة، بل يقدم فلسفة نقدية بديلة قادرة على تحقيق الاستقرار والعدل، وحماية المجتمعات من غوائل التضخم والديون الربوية التي أرهقت كاهل الاقتصاد العالمي (الجعوي، 2025؛ صديقي، 2003).

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

يعد فهم السياسة النقدية مدخلاً إلزامياً لتحليل أي نظام اقتصادي، فهي تمثل الأعصاب التي تحرك الدورة الدموية للمال في المجتمع. وسنتناول في هذا المبحث التطور المفاهيمي لهذه السياسة في الفكر التقليدي، ثم نعرض على التباين الجوهرية الذي يطرحه الفكر الإسلامي.

#### 1.1 ماهية السياسة النقدية وتطورها التاريخي

تُعرف السياسة النقدية في أدبيات الاقتصاد الكلي بأنها استخدام السلطة النقدية (البنك المركزي) لمجموعة من الأدوات للتأثير على المعروض النقدي أو أسعار الفائدة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة (بن علي، 2008). ويشير هذا التعريف إلى أن السياسة النقدية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة وظيفية لإدارة الاستقرار. وقد عرفها (Kent) بأنها إدارة السيولة النقدية بهدف تحقيق غايات السياسة الاقتصادية العامة (حداد وهزوم، 2010).

تاريخياً، مرت السياسة النقدية بمراحل من التطور؛ ففي ظل قاعدة الذهب، كانت السياسة النقدية آلية تلقائية تهدف للحفاظ على ثبات سعر الصرف. ومع انهيار هذه القاعدة، تحولت إلى سياسة إرادية تعتمد على التدخل المباشر من البنوك المركزية. (Djaouti, 2025) إن جوهر السياسة النقدية المعاصرة يتمحور حول فكرة التحكم في السيولة؛ فالزيادة المفرطة في السيولة تؤدي للتضخم، والنقص الشديد يؤدي للركود، ومن هنا تبرز أهمية الموازنة النقدية التي يسعى الباحثون لإيجاد صيغة إسلامية لها بعيداً عن الفائدة (الجعوي، 2025).

#### 2.1 المدارس الفكرية التقليدية والسياسة النقدية

تباينت رؤى المدارس الاقتصادية التقليدية حول دور السياسة النقدية وأدواتها، ويمكن تلخيص هذا التباين في ثلاثة اتجاهات كبرى:

1. المدرسة الكلاسيكية: اعتمدت نظرية كمية النقود (Quantity Theory of Money)، وترى أن النقود حيادية (Neutrality of Money)، أي أنها تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار (المتغيرات الاسمية) ولا تؤثر على الإنتاج الحقيقي أو العمالة. وبناءً عليه، فإن السياسة النقدية عندهم يجب أن تقتصر على ضمان استقرار الأسعار عبر مراقبة حجم الكتلة النقدية (M) (بن علي، 2008).
  2. المدرسة الكينزية: أحدث (Keynes) ثورة مفاهيمية بربطه بين النقود والنشاط الحقيقي عبر سعر الفائدة. فالفائدة عند كينز هي ثمن التخلي عن السيولة. ومن هنا، تصبح السياسة النقدية أداة لتحفيز الاستثمار؛ فخفض سعر الفائدة يؤدي لزيادة الطلب على الائتمان ومن ثم زيادة الإنتاج والتوظيف. إلا أن هذا الربط جعل النظام الاقتصادي أسيراً لتقلبات سعر الفائدة ولما يسمى بـ فخ السيولة (بن علي، 2008).
  3. المدرسة النقودية: (Friedman) أعاد فريدمان الاعتبار للنقود، مؤكداً أن التضخم هو ظاهرة نقدية دوماً وفي كل مكان. ونادى بضرورة اتباع قاعدة نقدية ثابتة لنمو المعروض النقدي بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي، محذراً من التدخلات العشوائية للبنوك المركزية (حداد وهزلوم، 2010).
- 3.1 الخصوصية المفاهيمية للنقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي
- يختلف المنظور الإسلامي عن المدارس السابقة في تعريفه للنقود ووظيفتها، وهذا الاختلاف هو الذي يؤسس لسياسة نقدية غير تقليدية:

- النقود وسيلة لا غاية: يرى الإمام الغزالي وابن خلدون أن النقود مرآة للقيم، فهي لا تُطلب لذاتها بل لتسهيل التبادل. وبناءً عليه، فإن تحويل النقود إلى سلعة تُباع وتُشترى بالربا يفسد قيمتها الوظيفية ويؤدي لظلم اقتصادي (صديقي، 2004).
- رفض ثمنية الزمن المجردة: في الفكر التقليدي، سعر الفائدة هو ثمن الزمن. أما في الفكر الإسلامي، فإن الزمن لا يباع منفرداً بل من خلال ارتباطه بالنشاط الإنتاجي (البيع أو الإجارة). لذا، فإن السياسة النقدية الإسلامية لا تعتمد على سعر النقود (الفائدة)، بل على عائد الاستثمار الحقيقي (شابرا، 2000).
- وظيفة النقود كمستودع للقيمة: يشدد المنظور الإسلامي على حماية القوة الشرائية للنقود؛ فالتضخم المفتعل عبر الإصدار النقدي غير المغطى بإنتاج يعد نوعاً من بخر أموال الناس. لذا، فإن البنك المركزي في الإسلام هو حارس للقيمة قبل أن يكون منظماً للسيولة (الفاقي، 2010).

#### 4.1 الارتباط بين الكتلة النقدية والنشاط الاقتصادي الحقيقي

إن المبدأ الجوهرية في السياسة النقدية الإسلامية هو مبدأ التلازم بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية. فبينما يسمح النظام التقليدي بإنشاء ائتمان وهي عبر عمليات اشتقاق النقود والمشتقات المالية، يفرض النظام الإسلامي أن يكون كل درهم تمويلي مرتبطاً بأصل حقيقي أو خدمة حقيقية (عقود المرابحة، المشاركة، السلم) (IsDB, 2023). هذا الارتباط المفاهيمي يحقق غايتين للسياسة النقدية:

1. الاستقرار الذاتي: حيث تمنع هذه السياسة تشكل الفقاعات المالية، لأن الكتلة النقدية تنمو بنمو الإنتاج الفعلي.
2. كبح التضخم الهيكلي: التضخم في النظام التقليدي غالباً ما يكون ناتجاً عن زيادة تكاليف التمويل (الفائدة). أما في النظام الإسلامي، فإن غياب الفائدة يقلل من تضخم التكاليف ويجعل الأسعار أكثر تعبيراً عن القيمة الحقيقية للسلع (السبحاني، 2017).

إن السياسة النقدية في هذا الإطار تتحول من أداة للتحكم في أثمان الديون إلى أداة لتحفيز أصول الثروة. وهذا الانعطاف المفاهيمي هو ما يجعل الأدوات الإسلامية المقترحة (كالمشاركة في الأرباح) أكثر كفاءة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (الجعوجي، 2025؛ شابرا، 2000).

### المبحث الثاني: أركان السياسة النقدية التقليدية (الأهداف، الأدوات، ونظرة نقدية)

تستند السياسة النقدية التقليدية إلى هيكل متكامل يربط بين الأدوات الفنية والأهداف النهائية عبر قنوات انتقال معقدة. وستتناول في هذا المبحث تفصيل هذه الأركان، مع تسليط الضوء على الإشكالات التي تثيرها هذه الأدوات في ظل الأزمات المالية المعاصرة.

#### 1.2 الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري)

تسعى السياسة النقدية في الفكر التقليدي إلى تحقيق أربعة أهداف كبرى تُعرف بـ المربع السحري لنيقولا كالديور، وهي أهداف غالباً ما تتسم بالتعارض في الأجل القصير، مما يفرض على البنك المركزي إجراء مواءمات صعبة (لبزة ولوط، 2017):

1. استقرار المستوى العام للأسعار: يعد كبح التضخم الهدف الأسمى للبنوك المركزية المعاصرة، خاصة في ظل نظام استهداف التضخم (Inflation Targeting)، ويرى النقديون أن استقرار الأسعار هو الشرط الضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام (Djaouti, 2025).

2. تحقيق التوظيف الكامل: تهدف السياسة النقدية التوسعية إلى خفض معدلات البطالة عبر تحفيز الطلب الكلي. وهنا تظهر إشكالية منحى فيليبس الذي يشير إلى المقايضة بين التضخم والبطالة (بن علي، 2008).

3. حفز النمو الاقتصادي: من خلال توفير الائتمان اللازم للاستثمار بأسعار فائدة منخفضة، تسعى البنوك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

4. التوازن الخارجي: الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة وتوازن ميزان المدفوعات لضمان عدم استنزاف الاحتياطيات النقدية (حداد وهزلوم، 2010).

نظرة نقدية: يرى المنظور الإسلامي أن هذه الأهداف، رغم وجاهتها، تظل منقوصة لأنها لا تركز على العدالة التوزيعية. فالنمو الاقتصادي في النظام التقليدي قد يتحقق مع زيادة الفوارق الطبقيّة، لأن آلية الائتمان القائمة على الفائدة تمنح التمويل للأقوياء مالياً فقط، مما يحرم الفئات المبدعة ولكن الفقيرة من المساهمة في التنمية (شابرا، 2000).

#### 2.2 الأهداف الوسيطة وقنوات انتقال الأثر

بما أن البنك المركزي لا يمكنه التأثير مباشرة على الأهداف النهائية، فإنه يلجأ إلى أهداف وسيطة تعمل كحلقة وصل. وتشمل هذه الأهداف (بن علي، 2008):

- المجاميع النقدية (عرض النقود): التحكم في (M1, M2, M3) لضمان عدم تجاوز الكتلة النقدية لقدرة الإنتاجية للاقتصاد.

- أسعار الفائدة: استخدام معدلات الفائدة قصيرة الأجل كمؤشر لتكلفة الأموال في السوق.

وتنتقل آثار هذه السياسة عبر قنوات متعددة، أبرزها قناة سعر الفائدة وقناة الائتمان. فعندما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة، تزيد تكلفة الاقتراض، فينخفض الاستثمار والاستهلاك، مما يؤدي لتباطؤ التضخم (Bernanke, 2020).

نظرة نقدية: تكمن الإشكالية الكبرى هنا في انفصال القطاع النقدي عن الحقيقي. ففي النظام التقليدي، يمكن للبنك المركزي خلق سيولة (عبر التيسير الكمي مثلاً) تذهب للمضاربات في الأسواق المالية بدلاً من الذهاب للمصانع والمزارع، مما يولد نمواً وهمياً ينتهي بانهيارات مالية (IsDB, 2023).

### 3.2 الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية

تعتمد البنوك المركزية التقليدية على ثلاث أدوات رئيسية لإدارة السيولة، وكلها ترتبط بألية الفائدة والديون:

1. **سعر إعادة الخصم (Discount Rate)**: وهو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إقراض البنوك التجارية أو خصم أوراقها التجارية. ويعد البنك المركزي هنا المقرض الأخير. رفع هذا السعر يقلص قدرة البنوك على خلق الائتمان (الجعوجي، 2025).

○ **النقد الشرعي**: هذه الأداة هي ربا صريح، لأنها مبادلة نقد بنقد مع زيادة (الفائدة)، وهو ما يحرمه المنظور الإسلامي جملة وتفصيلاً (صديقي، 2003).

2. **عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations)**: قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية في السوق المالية لتعديل حجم السيولة.

○ **النقد الاقتصادي**: تؤدي هذه الأداة إلى تضخم المديونية العامة للدولة، حيث تصبح السياسة النقدية رهينة لتمويل عجز الموازنة عبر إصدار سندات بفوائد ترهق الأجيال القادمة (السبحاني، 2017).

3. **نسبة الاحتياطي القانوني (Reserve Requirement)**: نسبة من الودائع تلتزم البنوك بوضعها لدى المركزي دون فائدة. وهي الأداة الأكثر خشونة في التأثير على مضاعف النقود (حمبلي، 2021).

### 4.2 الأدوات المباشرة (النوعية) والسياسات غير التقليدية

بجانب الأدوات الكمية، تلجأ السلطات النقدية إلى أدوات نوعية تهدف لتوجيه الائتمان، مثل:

- تحديد سقف الائتمان: وضع حد أقصى للقروض التي يمكن للبنك منحها.
- الإقناع الأدبي: توجيه البنوك شفهاً نحو سياسات معينة تخدم الصالح العام.

وفي أعقاب أزمة 2008، ظهرت السياسات النقدية غير التقليدية مثل التيسير الكمي (QE)، حيث قام الفيدرالي الأمريكي وبنوك مركزية أخرى بشراء أصول مالية ضخمة لضخ السيولة في شرايين الاقتصاد المنهار (Bernanke, 2020).

نظرة نقدية: يرى الاقتصاديون الإسلاميون أن اللجوء للسياسات غير التقليدية هو اعتراف ضمني بفشل سعر الفائدة كأداة وحيدة للتوازن. فالتيسير الكمي أدى إلى تخفيض قيمة العملات عالمياً وأحدث موجات تضخمية عابرة للحدود، مما ألحق ضرراً بالدول النامية (شابرا، 2000).

### 5.2 معضلة الربا وأثرها التدميري على الفعالية النقدية

إن حجر الزاوية في السياسة النقدية التقليدية هو الفائدة، وهي في المنظور الإسلامي ليست مجرد زيادة محرمة، بل هي خلل وظيفي يفسد الاقتصاد من عدة جوانب:

1. **تضخم التكاليف**: الفائدة تمثل تكلفة ثابتة على المنتج، مما يضطره لرفع أسعار السلع، وهذا يولد تضخماً هيكلياً لا يمكن علاجه بالأدوات النقدية التقليدية (السبحاني، 2017).

2. **تثبيط الاستثمار الإنتاجي**: عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، يفضل أصحاب الأموال إيداعها في البنوك والحصول على ربح مضمون دون مخاطرة، بدلاً من الدخول في مشاريع صناعية توفر فرص عمل (صديقي، 2004).

3. عدم الاستقرار الدوري: نظام الفائدة يشجع على التوسع الائتماني المفرط في أوقات الرواج، والانكماش الحاد في أوقات الركود، مما يزيد من حدة الدورات الاقتصادية ويجعل المجتمع عرضة للهزات (الخوجلي، 2010).  
 إن أركان السياسة النقدية التقليدية، رغم تطورها التقني، تظل أسيرة لمنطق المديونية الذي يفصل بين المال والواقع. وهذا ما يفتح الباب للبحث عن بديل إسلامي يعيد الاعتبار لآليات المشاركة والارتباط بالاقتصاد الحقيقي، وهو ما سنتناوله في المباحث القادمة (عبد السلام، 2025؛ Djaouti, 2025).

### المبحث الثالث: المقاصد الشرعية والقيمية الحاكمة للسياسة النقدية في الإسلام

تنبثق السياسة النقدية في الإسلام من رؤية كونية (Worldview) شاملة، تجعل من المال وسيلة لتحقيق الاستخلاف وإعمار الأرض، لا غاية في ذاته. وسنتناول في هذا المبحث الأطر المقاصدية التي توجه السلطة النقدية، موضحين كيف تساهم هذه القيم في صياغة نظام نقدي أكثر إنسانية واستقراراً.

#### 1.3 الاستخلاف المالي ودور السياسة النقدية

يرتكز الفكر الاقتصادي الإسلامي على مبدأ الاستخلاف؛ فالثروة في الأصل ملك لله، والإنسان مستخلف في إدارتها وفق ضوابط تحقق المصلحة العامة (Chapra, 2000). هذا المبدأ يغير وظيفة السياسة النقدية من مجرد أداة تقنية لتعظيم الأرباح أو ضبط الأسواق، إلى أمانة شرعية تهدف لحماية الرفاهية البشرية (Falah).

إن السياسة النقدية الإسلامية، بناءً على هذا المنظور، لا يمكن أن تكون محايدة تجاه الأخلاق. فالبنك المركزي ليس مجرد مدير للسيولة، بل هو ناظر على مال المسلمين، مما يحتم عليه توجيه الائتمان نحو الأنشطة التي تلي الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، مانعاً تدفق الأموال نحو الأنشطة التي تهدم القيم أو تضر بالمجتمع (Siddiqi, 2004). وبذلك، تصبح السياسة النقدية أداة لتحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب الروحي للإنسان (الجعوجي، 2025).

#### 2.3 حفظ المال: حماية القوة الشرائية كضرورة شرعية

يعد حفظ المال أحد المقاصد الخمسة الضرورية في الشريعة الإسلامية. وفي سياق السياسة النقدية، يتجلى هذا المقصد في حماية القيمة التبادلية للنقود (Purchasing Power). إن التضخم الجامح الذي يؤدي لتآكل المدخرات يُعد في المنظور الإسلامي نوعاً من بخس أموال الناس بالباطل، وهو ما نهى عنه القرآن الكريم (الفقي، 2010).

لذا، فإن استقرار الأسعار في النظام الإسلامي ليس مجرد هدف اقتصادي، بل هو واجب شرعي. فالسلطة النقدية ملزمة شرعاً باتخاذ التدابير التي تمنع التوسع النقدي غير المغطى بإنتاج حقيقي، لأن هذا التوسع يؤدي إلى تزييف القيمة وإلحاق الضرر بالفقراء وأصحاب الدخل الثابت (شابرا، 2000). إن الالتزام بهذا المقصد يجعل السياسة النقدية الإسلامية منضبطة ذاتياً وتلقائية في كبح جماح التضخم الناتج عن الإصدار النقدي العبيث (الخوجلي، 2010).

### 3.3 مقصد العدالة التوزيعية ومنع التداول المحصور

يقول الله تعالى: { مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ. وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا. وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }. هذا النص يمثل الركيزة المقاصدية التي تمنع احتكار الائتمان. في النظام التقليدي، تعمل أسعار الفائدة كفلتر يوجه الأموال نحو الأغنياء القادرين على دفع الفائدة وتوفير الضمانات، مما يكرس الفقر (صديقي، 2003).

أما السياسة النقدية الإسلامية، فإنها تهدف لتفتيت الكتل النقدية وتشجيع تداولها بين أوسع شريحة ممكنة. ويتحقق ذلك من خلال:

1. تحويل النقد من سلعة إلى أداة: مما يمنع تكديس الأموال في القطاع المصرفي بحثاً عن الفائدة الربوية.
2. تحفيز الاستثمار التشاركي: الذي يفتح أبواب التمويل للمبدعين وأصحاب المشاريع الصغيرة بناءً على جدوى المشروع لا على ثراء المقترض (Djaouti, 2025).
3. وبذلك، تصبح السياسة النقدية أداة فاعلة في إعادة توزيع الدخل وتحقيق السلم الاجتماعي عبر تقليص الفجوة بين الطبقات (الجعوجي، 2025).

### 4.3 محاربة الاكتناز (التعطيل) مقابل تحفيز التداول (التشغيل)

يرفض الإسلام كثر الأموال وتعطيلها عن أداء دورها الاجتماعي. السياسة النقدية في الإسلام تعمل في بيئة تفرض الزكاة على الأموال المعطلة، مما يمثل ضريبة على السيولة (Tax on Liquidity) تدفع أصحاب الأموال نحو الاستثمار بدلاً من الاكتناز (عبد الله، 2016).

إن هذا الإطار القيمي يخلق طلباً دائماً على الاستثمار الحقيقي. فبينما يضطر البنك المركزي التقليدي لخفض أسعار الفائدة إلى الصفر لتحفيز الاقتصاد (وقد يفشل بسبب فخ السيولة)، فإن النظام الإسلامي يمتلك محفزاً ذاتياً وهو الزكاة التي تجعل تكلفة الاحتفاظ بالنقد سلبية (-2.5%). هذا المقصد القيمي يضمن تدفق السيولة نحو القنوات الإنتاجية بشكل مستمر، مما يقلل من حاجة السلطة النقدية للتدخلات العنيفة أو المفاجئة في عرض النقود (السبحاني، 2017؛ شابرا، 2000).

### 5.3 مقصد التعاون والمشاركة في المغنم والمغرم

تقوم السياسة النقدية التقليدية على علاقة دائن ومدين (علاقة صراعية)، بينما تقوم السياسة النقدية الإسلامية على مقصد التعاون (علاقة تشاركية). إن قاعدة الغنم بالمغرم تعني أن السياسة النقدية يجب أن تشجع النماذج التي يشترك فيها الممول والمنتج في المخاطر (Boucherit, 2023).

هذا المقصد يقلل من الهشاشة المالية في الاقتصاد؛ فعندما يواجه الاقتصاد صدمة معينة، لا تنهار الشركات تحت ثقل الديون الثابتة والفوائد المتراكمة، بل يتم امتصاص الصدمة عبر توزيع الخسائر (المشاركة) أو تأجيل المطالبات (الإنظار). إن دور البنك المركزي هنا هو منظم للمشاركة وليس محصلاً للديون، مما يضيء على الاقتصاد صبغة الرحمة والقدرة على التعافي السريع دون الحاجة لخطط إنقاذ مكلفة للأموال العامة (IsDB, 2023؛ عبد السلام، 2025).

### 6.3 الخلاصة المقاصدية: التوازن بين الحرية والمسؤولية

إن المقاصد الحاكمة للسياسة النقدية في الإسلام تخلق نظاماً يتميز بالحرية المنضبطة. فالفرد حر في استثمار ماله، لكن السياسة النقدية تمنعه من الإضرار بالمجتمع عبر الربا أو الاحتكار أو التضخم (صديقي، 2004). إن الهدف النهائي لهذه السياسة هو الوصول إلى حالة من العدل النقدي، حيث تكون النقود مرآة حقيقية للجهد الإنساني وللثروة المادية، مما يحيي الفطرة الإنسانية من التشوهات الاقتصادية التي تسببها النظم الوضعية (شابرا، 2000).

### المبحث الرابع: النقود في الفكر الإسلامي (من السلعية إلى الوظيفية)

تمثل النقود حجر الزاوية في أي نظام ائتماني، إلا أن تعريفها وماهيتها يشكلان نقطة الخلاف الجوهرية بين الفكر التقليدي والفكر الإسلامي. وسنتناول في هذا المبحث التطور المفاهيمي للنقود في التراث الإسلامي والمعاصر، وكيف يؤسس هذا المفهوم لسياسة نقدية ترفض المتاجرة بالديون وتركز على القيمة الوظيفية.

### 1.4 ماهية النقود وطبيعتها عند فقهاء الإسلام (الرؤية الكلاسيكية)

لقد قدم علماء المسلمين الأوائل، كالإمام الغزالي وابن خلدون، رؤية سابقة لعصرهم في تحليل طبيعة النقود. يرى الغزالي أن النقود لا منفعة في أعيانها، فهي كالمرآة التي لا لون لها ولكنها تعكس الألوان؛ بمعنى أن النقود لا تُطلب لذاتها بل لكونها وسيلة لتبادل الأعيان (صديقي، 2004). وبناءً على ذلك، فإن تحويل النقود إلى سلعة تُباع وتُشترى بزيادة (الفائدة) يعد خروجاً عن فطرتها الوظيفية، وهو ما يفسد التبادل ويؤدي لظلم اقتصادي (شابرا، 2000).

أما ابن خلدون، فقد ربط قيمة النقود بالجهد والعمل، معتبراً أن الذهب والفضة هما مستودع القيمة الحقيقي لأن الله تعالى خلقهما لقياس قيمة كل متمول. هذا التأصيل يؤكد أن النقود في الإسلام يجب أن تظل مرتبطة بالاقتماد

الحقيقي؛ فلا يُسمح بخلق نقود افتراضية لا يقابلها جهد إنتاجي أو ثروة مادية، وهو ما يضع قيوداً أخلاقية وتقنية على السلطة النقدية في عملية الإصدار (Djaouti, 2025).

#### 2.4 الفرق الجوهرية: النقود كأداة مقابل النقود كسلعة

في الاقتصاد التقليدي، تُعامل النقود كسلعة تخضع لقوانين العرض والطلب المستقلة، ويُحدد لها ثمن هو سعر الفائدة. أما في المنظور الإسلامي، فإن النقود هي أداة تبادل (Medium of Exchange) فقط، وليست سلعة (Commodity) (Al-Suwailem, 2006). هذا التمييز يترتب عليه نتائج نقدية خطيرة:

1. رفض تأجير النقود: بما أن النقود ليست سلعة استهلاكية، فلا يجوز تأجيرها مقابل فائدة؛ لأن الفائدة هنا تمثل ربحاً بغير جهد واعتداءً على وظيفة النقد (السبحاني، 2017).
2. ارتباط النقد بالأصول: في الفكر الإسلامي، لا يمكن للنقود أن تلد نقوداً بمجرد مرور الزمن؛ بل يجب أن تمر عبر قناة السلع أو الخدمات. هذا يعني أن السياسة النقدية الإسلامية ترفض المشتقات المالية القائمة على المتاجرة بالديون، وتركز على التوسع النقدي المرتبط بالتبادل الحقيقي (IsDB, 2023).

إن تحويل النقود إلى وظيفة بحتة يمنع نشوء فقاعات المديونية التي تسببها السياسة النقدية التقليدية عندما تسمح بنمو الكتلة النقدية بمعدلات تفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجعوجي، 2025).

#### 3.4 التطور من النقود السلعية إلى النقود الائتمانية (رؤية معاصرة)

يثار التساؤل حول مدى انطباق الأحكام الشرعية على النقود الورقية والرقمية المعاصرة التي لا تمتلك قيمة ذاتية كالذهب. يرى الاقتصاديون المسلمون المعاصرون أن هذه النقود، رغم كونها ائتمانية (Fiat Money)، إلا أنها تأخذ أحكام الأثمان لكونها وسيلة التبادل المقبولة اجتماعياً وقانونياً (الفيقي، 2010).

بيد أن هذا التحول يفرض مسؤولية مضاعفة على البنك المركزي الإسلامي؛ فبما أن النقود لا تمتلك قيمة ذاتية، فإن قيمتها تعتمد كلياً على الأمانة النقدية للسلطة المصدرة. إن الإفراط في طباعة النقود دون غطاء إنتاجي يُعد خيانة للأمانة وتعدياً على ملكية الناس عبر التضخم (شابرا، 2000). لذا، فإن السياسة النقدية في ظل النقود الورقية يجب أن تكون أكثر انضباطاً وصرامة من قاعدة الذهب، لأنها تعتمد على الثقة والعدل وليس على المعدن النفيس (Siddiqi, 2004).

#### 4.4 إدارة الكتلة النقدية وحماية القوة الشرائية

يرى المنظور الإسلامي أن التضخم ليس مجرد ظاهرة اقتصادية، بل هو آفة اجتماعية تلتهم مدخرات الضعفاء لصالح المدينين الأقوياء. ومن هنا، تصبح الوظيفة الأساسية للسياسة النقدية هي الحفاظ على ثبات القوة الشرائية للنقد (Monetary Stability) (الخوجلي، 2010).

إن السياسة النقدية الإسلامية تتبنى مفهوم العدالة النقدية، والتي تقتضي أن يكون كل توسع في عرض النقود موجهاً نحو الاستثمار الإنتاجي الذي يزيد من عرض السلع والخدمات، مما يخلق توازناً طبيعياً بين النقد والسلع (السبحاني، 2017). هذا التوجه يقلل من حدة التضخم النقدي الناتج عن تمويل العجز الموازي عبر طباعة النقود، ويجبر الدولة على البحث عن موارد حقيقية للتمويل بدلاً من اللجوء للضرائب التضخمية الخفية (Djaouti, 2025).

#### 5.4 النظرة الإسلامية لخلق الائتمان (Credit Creation)

تواجه السياسة النقدية الإسلامية تحدياً كبيراً في التعامل مع قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي. يرى فريق من الباحثين أن هذا النظام يتصادم مع قيم العدالة، لأنه يمنح البنوك سلطة خلق قوة شرائية من العدم، مما يؤدي لتضخم الأسعار وحصول البنوك على أرباح (فوائد) من أموال لم تمتلكها فعلياً (شابرا، 2000).

لذا، فإن مقترحات السياسة النقدية الإسلامية تميل نحو:

1. زيادة نسبة الاحتياطي القانوني: للحد من قدرة البنوك على خلق ائتمان غير مغطى بإنتاج حقيقي (حمبلي، 2021).
2. ربط الائتمان بالودائع الاستثمارية: بحيث لا يُسمح للبنوك بإقراض ما لا تملك، بل تقتصر وظيفتها على الوساطة في المشاركة، مما يضمن أن الكتلة النقدية تعبر بصدق عن الكتلة المادية في المجتمع (صديقي، 2003).

#### 6.4 أخلاقيات النقد: الأمانة في التعامل مع المتغيرات الاسمية

ختاماً، إن النقود في الفكر الإسلامي هي عهد وأمانة. السياسة النقدية التي تؤدي إلى تقلبات عنيفة في قيمة النقد تُعد سياسة غير أخلاقية (IsDB, 2023) إن التحول من السلعية (الذهب) إلى الوظيفية (الورق/الرقم) يتطلب وجود بنك مركزي مستقل ومستنير، يدرك أن وظيفته ليست مجرد تيسير الائتمان للحكومات، بل حماية العدل المالي بين الأجيال عبر ضمان استقرار العملة وتوجيهها نحو العمارة والتنمية الحقيقية (عبد السلام، 2025؛ صديقي، 2004).

لتحقيق متطلباتك في صياغة المبحث الخامس ليمتد على مدار 5 صفحات، سنركز في هذا المبحث على الجانب الفني والتقني للأدوات النقدية التي اقترحها الاقتصاديون الإسلاميون كبداية للأدوات التقليدية القائمة على الفائدة. هذا المبحث يمثل الجانب التطبيقي للسياسة النقدية الإسلامية.

#### المبحث الخامس: الأدوات الكمية للسياسة النقدية الإسلامية (إعادة الصياغة والتطوير)

بينما يعتمد النظام التقليدي على سعر الفائدة كأداة وحيدة ومحورية للتحكم في الكتلة النقدية، يطرح الفكر الاقتصادي الإسلامي منظومة متكاملة من الأدوات التي ترتبط بالنشاط الإنتاجي والمشاركة في المخاطر. وسنتناول في هذا المبحث تفصيل هذه الأدوات (البديلة والكمية) وكيفية تأثيرها على المتغيرات النقدية الكلية (Boucherit, 2023).

### 1.5 نسبة الاحتياطي القانوني (النقدي): الأداة الأكثر توافقاً

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني (Statutory Reserve Requirement) الأداة النقدية الأكثر قبولاً وتوافقاً بين الفكرين التقليدي والإسلامي، لكونها لا تعتمد في ذاتها على سعر الفائدة. وفي السياسة النقدية الإسلامية، يتم تطوير هذه الأداة لتلعب دوراً مزدوجاً: حماية المودعين والتحكم في مضاعف النقود (Money Multiplier) حمبلي، 2021).

ويقترح الاقتصاديون الإسلاميون (مثل شابرا وصديقي) التمييز في نسبة الاحتياطي بين نوعين من الحسابات:

1. الحسابات الجارية: ونظراً لكونها تأخذ حكم القرض المضمون ويحق للبنك التصرف بها، يمكن للمصرف المركزي فرض نسبة احتياطي عالية عليها (تصل أحياناً لـ 100% في بعض المقترحات النظرية) للحد من قدرة البنوك على خلق ائتمان وهي (شابرا، 2000).

2. حسابات الاستثمار: وبما أنها تقوم على مبدأ المشاركة في المخاطر، يتم فرض نسبة احتياطي منخفضة عليها لتحفيز البنوك على توجيهها نحو المشاريع الإنتاجية (Djaouti, 2025). إن التلاعب بهذه النسب يمنح البنك المركزي قدرة فائقة على كبح التضخم أو تحفيز النمو دون الحاجة لتغيير أثمان القروض (الجعوجي، 2025).

### 2.5 نسبة المشاركة في الأرباح (Profit-Sharing Ratio): البديل لسعر الخصم

تعد نسبة المشاركة في الأرباح من أهم الأدوات المبتكرة في السياسة النقدية الإسلامية، وهي تعمل كبديل وظيفي لـ سعر إعادة الخصم. في هذه الآلية، يحدد البنك المركزي النسبة التي يتقاضاها من أرباح البنوك التجارية مقابل تزويدها بالسيولة بنظام المضاربة (Siddiqi, 2003).

فعندما يرغب البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية انكماشية (لمحاربة التضخم)، فإنه يقوم بزيادة حصته من الأرباح المحققة لدى البنوك، مما يقلل من جاذبية الحصول على أموال من المركزي ويقلص حجم السيولة المتاحة للإقراض التشاركي. والعكس صحيح في حالات الركود، حيث يخفض المركزي حصته ليشجع البنوك على ضخ الأموال في شرايين الاقتصاد (صديقي، 2004).

إن ميزة هذه الأداة أنها تربط تكلفة السيولة بـ الربحية الحقيقية للاقتصاد، وليس بمعدلات نمو اسمية وهمية كما هو الحال في سعر الفائدة (السبحاني، 2017)

### 3.5 عمليات السوق المفتوحة عبر الصكوك السيادية والمركزية

في النظام التقليدي، يبيع البنك المركزي السندات (ديون بفائدة) لامتناس السيولة. أما في السياسة النقدية الإسلامية، فيتم استبدال السندات بـ الصكوك الإسلامية (Islamic Sukuk) المرتبطة بأصول حقيقية أو مشاريع حكومية منتجة (Al-Suwailem, 2006).

عندما يبيع البنك المركزي هذه الصكوك للبنوك التجارية، فإنه يسحب السيولة الفائضة منها مقابل منحها فرصة للمشاركة في عائد حقيقي ناتج عن أصول الدولة (مثل المطارات، الطرق السيار، أو شركات الطاقة). وتتميز هذه الأداة بأنها:

- غير تضخمية: لأنها مرتبطة بإنتاج حقيقي (IsDB, 2023).
  - آمنة: لكونها مدعومة بأصول مادية وليست مجرد وعود بالدفع.
- إن تطوير سوق ثانوية لهذه الصكوك يمنح السياسة النقدية الإسلامية مرونة عالية في إدارة السيولة اليومية (Daily Liquidity Management) بما يضاها السندات التقليدية (Boucherit, 2023).

#### 4.5 شهادات الودائع المركزية (Investment Certificates)

اقترح باحثون مثل (الجارحي) أداة تسمى شهادات الودائع المركزية؛ حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع فوائدها النقدية لدى البنك المركزي في حسابات استثمارية (مضاربة). يقوم البنك المركزي بدوره باستثمار هذه الأموال في مشاريع تنموية كبرى أو تمويل التجارة الخارجية (Iqbal & Khan, 1981).

تستخدم هذه الأداة للتحكم في القاعدة النقدية؛ ففي حالات التضخم، يحفز المركزي البنوك على إيداع المزيد عبر رفع نسب توزيع الأرباح المتوقعة لهذه الشهادات. وتعتبر هذه الأداة وسيلة فعالة لتحويل السيولة العاطلة في الجهاز المصرفي إلى سيولة منتجة تخدم أهداف الاقتصاد الكلي، دون الوقوع في محذور الفائدة على الودائع المتبادلة بين البنوك (الجعوجي، 2025؛ الجارحي، 1981).

#### 5.5 إعادة التمويل والوكالة بالاستثمار (Wakala Refinancing)

يقوم البنك المركزي في الإسلام بدور الممول الأخير وليس المقرض الأخير. ومن الأدوات الكمية المستخدمة هنا الوكالة بالاستثمار؛ حيث يضع المركزي أموالاً لدى البنوك التي تعاني من نقص في السيولة بصفته موكلاً، ويقوم البنك التجاري باستثمارها بصفته وكيلًا مقابل أجر معلوم أو حصة من الربح (السيد والخنوي، 2009).

إن التحكم في حجم هذه الوكالات (كمياً) وفي شروطها (كيفياً) يمنح السلطة النقدية قدرة على توجيه السيولة نحو المصارف الأكثر كفاءة وأماناً. كما أن هذه الأداة تمنح الانهيارات المفاجئة للبنوك (Bank Runs) عبر توفير سيولة رحيمة وتشاركية تضمن استقرار النظام المالي ككل دون إثقال كاهل البنك المتعثر بفوائد ربوية تزيد من حدة أزمته (IsDB, 2023؛ عبد السلام، 2025).

#### 6.5 مؤشرات الربح كبديل لإشارات سعر الفائدة

ختاماً، إن السياسة النقدية الإسلامية تعتمد في إشاراتها للسوق على معدل الربح المتوقع (Expected Profit Rate) البنك المركزي يراقب متوسط أرباح القطاعات الاقتصادية الحقيقية ويستخدمها كمييار (Benchmark) لضبط أدواته الكمية (السبحاني، 2017).

هذا الربط العضوي بين الأداة النقدية والربح الإنتاجي يضمن أن السياسة النقدية تعمل دائماً في اتجاه التعمير والاستخلاف، مما يجعلها أكثر استدامة وقدرة على تحقيق الاستقرار مقارنة بنظام الفائدة الذي ينفصل غالباً عن واقع الإنتاج (شابرا، 2000؛ صديقي، 2004).

#### المبحث السادس: الأدوات النوعية والمستحدثة في السياسة النقدية الإسلامية

بينما تركز الأدوات الكمية على حجم الكتلة النقدية، تهدف الأدوات النوعية (Qualitative Tools) إلى توجيه السيولة نحو قطاعات محددة وضبط جودة الائتمان بما يتوافق مع القيم الأخلاقية والإنتاجية. وستتناول في هذا المبحث ميكانزمات تأطير الائتمان، التحكم في هوامش الربح، والابتكارات التقنية التي تعزز فعالية السياسة النقدية الإسلامية (Djaouti, 2025).

#### 1.6 تأطير الائتمان وتوجيهه القطاعي (Credit Allocation)

يعتبر تأطير الائتمان في المنظور الإسلامي أداة سيادية تهدف لتحقيق العدالة التنموية. فالبنك المركزي لا يترك توزيع الائتمان لقوى السوق وحدها (التي قد توجه الأموال نحو الأنشطة الأكثر ربحية والأقل نفعاً)، بل يتدخل لتوجيه السيولة نحو القطاعات الضرورية (مثل الزراعة والصناعة التحويلية) (Siddiqi, 2004).

وتعمل هذه الأداة عبر عدة آليات:

1. تحديد سقف الائتمان للقطاعات غير المنتجة: كوضع حد أقصى للتمويلات الموجهة للعقارات الترفيهية أو الاستهلاك الترفي، لضمان عدم حدوث فقاعات سعرية في أصول غير منتجة (شابرا، 2000).
2. الحوافز الائتمانية للقطاعات الاستراتيجية: منح تسهيلات في نسبة الاحتياطي أو نسب المشاركة للمصارف التي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يجسد قيمة تفتيت الثروة ومنع احتكارها (الجعوي، 2025). إن توجيه الائتمان في الإسلام ليس مجرد إجراء إداري، بل هو فلتر قيمي يضمن أن المال يعمل في خدمة الإنسان لا المضاربة (Siddiqi, 2003).

### 2.6 التحكم في هوامش الربح (Profit Margins) كبديل لسعر الفائدة

في عقود المربحة والإجارة والاستصناع، يمثل هامش الربح (Mark-up) التكلفة التي يتحملها العميل. وتقرح السياسة النقدية الإسلامية استخدام هذا الهامش كأداة للتحكم في التضخم والطلب الكلي (السبحاني، 2017). عندما يلاحظ البنك المركزي وجود ضغوط تضخمية، يمكنه التدخل لرفع الحد الأدنى لهامش الربح المسموح به في عمليات المربحة، مما يؤدي لرفع تكلفة التمويل وتقليص الطلب على السيولة، وهو ما يعادل وظيفياً رفع سعر الفائدة في النظام التقليدي ولكن بارتباط مباشر بحركة السلع (Djaouti, 2025).

وتتميز هذه الأداة بأنها تحارب تضخم التكاليف؛ لأن الهامش يرتبط بسلعة حقيقية، مما يمنع البنوك من التماهي في زيادة الأرباح دون مبرر اقتصادي حقيقي، ويحفظ استقرار المستوى العام للأسعار (الخوجلي، 2010؛ السبحاني، 2017).

### 3.6 الإقناع الأدبي والرقابة القيمية (Moral Suasion)

يتملك الإقناع الأدبي في النظام الإسلامي قوة تفوق نظيره في النظام التقليدي، نظراً لاستناده إلى الوازع الديني والمواثيق الأخلاقية المشتركة بين السلطة النقدية والمصارف. البنك المركزي يمارس دور الموجه الأخلاقي، حيث يدعو البنوك للالتزام بروح الشريعة في التمويل وليس فقط بنصوصها (بوعيطة وبوجليدة، 2024).

هذا النوع من الأدوات النوعية يهدف إلى:

- منع التمويل الصوري: حث البنوك على الابتعاد عن التورق المنظم والمنتجات الهجينة التي تحاكي الفائدة (Usmani, 2002).
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية: تشجيع البنوك على تخصيص جزء من ودائعها لقرض الحسن أو تمويل القطاعات الهشة (Messe & Meskhay, 2019).

إن نجاح الإقناع الأدبي يتطلب وجود حوكمة شرعية متينة داخل البنك المركزي تضمن تناغم القرارات النقدية مع المقاصد العليا للشريعة (Boudjelida & Bouaita, 2024).

### 4.6 الأدوات المستحدثة: الصكوك التنموية والوكالة بالاستثمار

تعد الصكوك (Sukuk) من أحدث الأدوات التي طورتها السياسة النقدية الإسلامية لإدارة السيولة وتوجيه الاقتصاد. البنك المركزي يمكنه إصدار صكوك سيادية لتمويل مشاريع بنية تحتية محددة، ثم استخدام هذه الصكوك في عمليات السوق المفتوحة (Boucherit, 2023).

كما تبرز أداة الوكالة بالاستثمار المستحدثة؛ حيث يعين البنك المركزي البنوك التجارية وكلاء لاستثمار مبالغ معينة في قطاعات ذات أولوية مقابل أجر ثابت. هذه الأداة تمنح المركزي قدرة عالية على هندسة الائتمان بدقة متناهية، حيث

يضمن وصول السيولة للقطاع المستهدف (مثل تكنولوجيا المعلومات أو الطاقة المتجددة) مع ضمان ربحية عادلة للبنك الوكيل (عبد السلام، 2025؛ السيد والخوني، 2009).

### 5.6 الابتكارات التقنية: الرقمنة والذكاء الاصطناعي في خدمة القيم

في العصر الحديث، دخلت التقنيات المالية (FinTech) كأدوات مستحدثة لتعزيز فعالية السياسة النقدية. البنك المركزي الإسلامي يمكنه استخدام البلوك تشين (Blockchain) لمراقبة مسار التمويل لحظياً، والتأكد من أن الأموال الموجهة لقطاع معين لم يتم تحويلها للمضاربة (Islamic Development Bank, 2023).

إن استخدام العقود الذكية (Smart Contracts) يمثل ثورة نوعية؛ حيث يمكن برمجتها لتقوم آلياً باقتطاع نسبة المشاركة في الربح لصالح المركزي أو تنفيذ القرض الحسن عند توفر شروط معينة. هذه الرقمنة القيمية تقلل من مخاطر المعلومات غير المتماثلة وتجعل السياسة النقدية أكثر شفافية واستجابة لمتطلبات الاقتصاد الحقيقي (Al-Jarhi, 2020؛ الجعوي، 2025).

### 6.6 الخلاصة النوعية: الانتقال من الضبط التقني إلى التوجيه القيمي

ختاماً، إن الأدوات النوعية والمستحدثة في السياسة النقدية الإسلامية تهدف إلى تحويل البنك المركزي من شرطي للنقد إلى مهندس للتنمية. إن التلاعب بهوامش الربح، وتأطير الائتمان، واستخدام التقنيات الحديثة، كلها أدوات تضمن أن النقود لا تلد نقوداً في الفراغ، بل تولد ثروة حقيقية في المجتمع (صديقي، 2004).

إن فعالية هذه الأدوات تكمن في شموليتها وقدرتها على الربط بين الاستقرار النقدي (الكبي) والعدل الاجتماعي (النوعي)، مما يجعل السياسة النقدية الإسلامية نموذجاً متكاملًا لإدارة الاقتصاد الإنساني المستدام (شابرا، 2000؛ Djaouti, 2025).

### المبحث السابع: دور البنك المركزي في ظل النظام الإسلامي (إدارة السيولة والرقابة)

يمثل البنك المركزي في أي اقتصاد قلب النظام المالي، إلا أن دوره في المنظور الإسلامي يتجاوز الوظائف التقليدية ليصل إلى كونه حارساً للمقاصد الشرعية وضامناً للعدالة النقدية. وستتناول في هذا المبحث كيفية تحول وظيفة المقرض الأخير إلى الممول الشريك، وآليات الرقابة الشاملة التي تضمن سلامة الجهاز المصرفي أخلاقياً ومالياً (Siddiqi, 2004).

### 1.7 استقلالية البنك المركزي وأهدافه الاستراتيجية

تكتسب استقلالية البنك المركزي في النظام الإسلامي بُعداً عقدياً؛ فالسلطة النقدية مؤتمنة على قيمة العملة التي هي ملك للمجتمع بأسره. إن التبعية المفرطة للسلطة التنفيذية قد تؤدي إلى تمويل العجز الموازي عبر الإصدار النقدي المفرط، وهو ما يعد خيانة للأمانة النقدية لأنه يسبب التضخم الذي يهب مدخرات الناس (Chapra, 2000).

لذا، فإن استقلالية البنك المركزي تهدف إلى:

1. تحقيق الاستقرار النقدي: كأولوية شرعية لحماية القوة الشرائية (الخوجلي، 2010).
2. توجيه الائتمان الاستثماري: بما يضمن التوظيف الكامل للموارد بعيداً عن ضغوط التمويل العبيث للإنفاق الاستهلاكي الحكومي (صديقي، 2003).

إن البنك المركزي في هذا الإطار يعمل كوكيل عن الأمة في إدارة ثروتها النقدية، مما يفرض عليه شفافية مطلقة في الإفصاح عن سياساته وأهدافه (Djaouti, 2025).

## 2.7 وظيفة الممول الأخير (Financier of Last Resort)

في النظام التقليدي، يقدم البنك المركزي السيولة للمصارف المتعثرة مقابل فائدة (المقرض الأخير). أما في النظام الإسلامي، فإن هذه الوظيفة تتحول إلى التمويل التشاركي؛ حيث يتدخل المركزي لإنقاذ البنوك من أزمات السيولة عبر أدوات لاربية (IsDB, 2023).

ومن أبرز هذه الآليات:

- المضاربة العكسية: حيث يضع المركزي ودائع استثمارية في المصرف المتعثر، ويشاركه في أرباح المحفظة، مما يوفر سيولة فورية دون إثقال كاهل البنك بفوائد ثابتة (Boucherit, 2023).
- تبادل العملات والوكالة: استخدام عقود الوكالة بالاستثمار لتوفير سيولة قصيرة الأجل مقابل أجر ثابت أو حصة من الربح، مما يضمن استمرار الدورة الدموية للمصرف دون الوقوع في الربا (السيد والخنوي، 2009). إن هذا الدور يحول البنك المركزي من مستغل للأزمات (عبر الفائدة) إلى شريك في الاستقرار، مما يعزز روح التعاون داخل الجهاز المصرفي (IsDB, 2023؛ عبد السلام، 2025).

## 3.7 إدارة السيولة في السوق النقدية البينية (Interbank Market)

تواجه المصارف الإسلامية تحدياً كبيراً في إدارة فوائدها وعجزاتها اللحظية بسبب تحريم الاقتراض بفائدة بين البنوك. وهنا يبرز دور البنك المركزي كمنظم للسوق النقدية الإسلامية (Al-Suwailem, 2006) (Market Maker). يقوم البنك المركزي بتطوير منصات لإدارة السيولة تعتمد على:

1. صكوك إدارة السيولة: إصدار أوراق مالية تشاركية قصيرة الأجل يمكن للبنوك تداولها فيما بينها أو مع المركزي لتعديل مراكزها النقدية (Boucherit, 2023).
2. حسابات التعاون البيئي: الإشراف على ترتيبات تقوم بموجها البنوك ذات الفائض بتمويل البنوك ذات العجز بنظام الوكالة أو المشاركة، تحت مظلة رقابية تضمن العدالة في توزيع العوائد (الجعوجي، 2025). هذه الإدارة تمنع تكديس السيولة العاطلة وتضمن توظيف كل وحدة نقدية في الاقتصاد الحقيقي (شابرا، 2000).

## 4.7 الرقابة الشاملة: الحوكمة الشرعية والمالية

لا تقتصر رقابة البنك المركزي الإسلامي على الملاءة المالية (Solvency) وحسب، بل تمتد لتشمل الرقابة الشرعية (Shariah Supervision). البنك المركزي مسؤول عن ضمان أن كافة منتجات المصارف تتوافق مع الجوهر القيمي للإسلام (Boudjelida & Bouaita, 2024).

وتشمل أدوات الرقابة:

- التدقيق الشرعي المركزي: وجود هيئة شرعية عليا في البنك المركزي تضع المعايير الموحدة وتفصل في النزاعات العقدية، لمنع التنافس في الفتاوى أو التساهل الأخلاقي (بوعيطه وبوجليدة، 2024).
  - رقابة الأثر التنموي: التأكد من أن التمويلات الممنوحة تذهب فعلياً للأنشطة الإنتاجية ولا تساهم في التضخم الوهمي أو تدمير البيئة (Messe & Meskhay, 2019).
- إن دمج الرقابة المالية بالشرعية يخلق نظاماً مزدوج الحماية، يقلل من فرص الاحتيال المالي والانحراف القيمي في آن واحد (Boudjelida & Bouaita, 2024).

## 5.7 إدارة المخاطر النظامية في ظل عقود المشاركة

نظراً لأن النظام الإسلامي يعتمد على المشاركة في المخاطر، فإن البنك المركزي يواجه تحديات رقابية مختلفة عن النظام التقليدي. فالمخاطر هنا ليست مخاطر ائتمان (عدم سداد) فقط، بل هي مخاطر استثمار (خسارة المشروع) (Al-Suwailem, 2006).

لذا، تطور البنك المركزي آليات لـ:

1. تقييم جودة المشاريع: فرض معايير صارمة على المصارف في اختيار شركائها الاستثماريين لتقليل المخاطر الأخلاقية (عبد السلام، 2025).
  2. صناديق تأمين الودائع التكافلية: الإشراف على صناديق تعاونية تحمي صغار المودعين في حال فشل الاستثمارات، مما يحافظ على الثقة في الجهاز المصرفي دون اللجوء لضمانات الريب (IsDB, 2023). هذا الدور الرقابي يضمن أن حرية المشاركة لا تتحول إلى فوضى مالية، ويحقق التوازن بين الربحية الفردية والأمن الاقتصادي القومي (شابرا، 2000؛ صديقي، 2004).
- إن دور البنك المركزي في المنظور الإسلامي هو إعادة إحياء وظيفة بيت المال ولكن بآليات تقنية معاصرة. إنه القلب الذي ينظم نبض السيولة، والعقل الذي يراقب سلامة المسار القيمي، واليد التي تحمي القوة الشرائية للمجتمع (صديقي، 2003).
- إن نجاح السياسة النقدية الإسلامية مرهون بقدرته البنك المركزي على الموازنة بين هذه الأدوار المعقدة، محولاً الجهاز المصرفي من قناة لنقل الديون إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة والعدل المالي (Djaouti, 2025؛ شابرا، 2000).

## المبحث الثامن: التحديات المعاصرة و آفاق التحول الرقمي في السياسة النقدية الإسلامية

تواجه السياسة النقدية الإسلامية في القرن الحادي والعشرين تحديات مزدوجة: فهي مطالبة بالحفاظ على هويتها اللابروية في عالم تسيطر عليه الفائدة، وفي الوقت ذاته مطالبة باستيعاب تقنيات التكنولوجيا (FinTech) والذكاء الاصطناعي. وستتناول في هذا المبحث كيف يمكن للرقمنة أن تعالج معضلات المعلومات، ومستقبل العملات الرقمية للبنوك المركزية من منظور شرعي (Islamic Development Bank, 2023).

### 1.8 الرقمنة المالية (FinTech) كخادم للبعد القيمي

تمثل التقنيات المالية الحديثة فرصة غير مسبوقة لتعزيز كفاءة السياسة النقدية الإسلامية. إن التحدي الأكبر الذي واجه المصارف المركزية الإسلامية تاريخياً هو ارتفاع تكلفة الرقابة على عقود المشاركة والمضاربة، مما دفعها نحو المراجعات المضمونة. اليوم، توفر تقنيات البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي أدوات دقيقة للتنبؤ باحتياجات السيولة ومراقبة السلوك الائتماني للعملاء (Al-Jarhi, 2020).

إن استخدام هذه التقنيات يقلل من مخاطر تباين المعلومات (Information Asymmetry)، حيث يصبح البنك المركزي قادراً على تتبع مسار النقود لحظياً. هذا التحول الرقمي يحول السياسة النقدية من سياسة رد الفعل إلى سياسة استباقية، حيث يتم توجيه السيولة نحو القطاعات الإنتاجية بناءً على مؤشرات رقمية دقيقة تضمن عدم انحراف المال نحو المضاربات الوهمية، وهو ما يجسد قيمة الأمانة النقدية في أبهى صورها التقنية (الجعوجي، 2025؛ عبد السلام، 2025).

## 2.8 تقنية البلوك تشين (Blockchain) والعقود الذكية

تعد تقنية السجلات الموزعة (Distributed Ledger Technology) والابتكارات المرتبطة بها مثل العقود الذكية (Smart Contracts) حلاً جذرياً لمشاكل تنفيذ الأدوات النقدية الإسلامية. فالعقود الذكية هي برمجيات ذاتية التنفيذ تقوم آلياً بتوزيع الأرباح والخسائر بناءً على شروط مسبقة، مما يلغي التدخل البشري والنزاعات المحتملة في عقود المشاركة (Islamic Development Bank, 2023).

ومن منظور السياسة النقدية، يمكن للبنك المركزي إصدار صكوك رقمية (Digital Sukuk) يتم تداولها عبر منصات البلوك تشين، مما يرفع من سرعة عمليات السوق المفتوحة الإسلامية ويقلل من تكلفتها الإدارية. (Al-Jarhi, 2020) هذه الشفافية المطلقة التي توفرها التقنية تمنع خلق الائتمان الوهمي، لأن كل وحدة نقدية رقمية تكون مرتبطة بسجل تاريخي يثبت وجود أصل حقيقي خلفها، مما يعيد للنقود وظيفتها كمرآة للقيم الحقيقية (الخوجلي، 2010؛ بوعيطة وبوجليدة، 2024).

## 3.8 العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) من منظور إسلامي

تتسابق البنوك المركزية عالمياً لإصدار عملات رقمية سيادية، وهو توجه يطرح تساؤلات شرعية وتقنية عميقة. في المنظور الإسلامي، يجب أن تكون هذه العملات وسيلة لتحقيق الاستقرار وليست أداة للمضاربة أو لفرض سياسات نقدية جائرة مثل أسعار الفائدة السلبية (Negative Interest Rates) التي تهدف لإجبار الناس على الاستهلاك عبر نهب مدخراتهم. (Bernanke, 2020).

## إن العملة الرقمية الإسلامية (Islamic CBDC) يجب أن تصمم بحيث:

1. تحمي الخصوصية المالية للعملاء: تماشياً مع قيم حفظ المال والنفوس.
2. تمنع الربا والنمو الوهمي: من خلال برمجة العملة بحيث لا تحمل فوائد ذاتية، بل ترتبط بعوائد الأنشطة الإنتاجية. (Djaouti, 2025).
3. تسهل الشمول المالي: عبر تمكين الفئات الضعيفة من الوصول للتمويل الاجتماعي (الزكاة والوقف) رقمياً وبكفاءة عالية. (Messe & Meskhay, 2019).

إن نجاح هذا التوجه سيخلق نظاماً نقدياً عالمياً عابراً للحدود يتسم بالعدل والاستقرار المطلق (شابرا، 2000).

## 4.8 تحديات الأخلاق الرقمية و انحياز الخوارزميات

رغم الفرص، تواجه السياسة النقدية الرقمية تحدي الأخلاق الرقمية. إن الخوارزميات التي تمنح الائتمان قد تتسم بالانحياز (Algorithmic Bias) ضد فئات اجتماعية معينة، وهو ما يتنافى مع مقصد العدالة التوزيعية في الإسلام (Al-Jarhi, 2020). لذا، فإن السلطة النقدية الإسلامية مطالبة بالإشراف على عدالة الأكواد البرمجية لضمان عدم ممارسة التمييز غير العادل.

كما يبرز تحدي الفجوة الرقمية؛ حيث قد تؤدي الرقمنة المفرطة لاستبعاد الفئات غير القادرة تقنياً من النظام المالي. السياسة النقدية الإسلامية المستنيرة يجب أن توازن بين التطور التقني وبين ضمان الحق في الوصول للسيولة لكافة أفراد المجتمع، محققة بذلك مقصد الرحمة في المعاملات المالية (صديقي، 2004). إن التدقيق الأخلاقي التقني سيصبح في المستقبل جزءاً لا يتجزأ من وظيفة الرقابة النقدية (Boudjelida & Bouaita, 2024؛ عبد السلام، 2025).

## 5.8 العولمة النقدية وتحدي التبعية للنظام التقليدي

تظل السياسة النقدية الإسلامية عرضة لضغوط العولمة المالية التي تفرضها المؤسسات الدولية والقوانين التي صُممت أصلاً لخدمة نظام الفائدة (مثل اتفاقيات بازل). إن التحدي الاستراتيجي يكمن في كيفية بناء كتلة نقدية إسلامية عالمية تمتلك معاييرها الخاصة المستقلة عن تقلبات الفائدة التقليدية (World Bank & IsDB, 2017). إن الآفاق المستقبلية تشير نحو ضرورة التعاون بين البنوك المركزية في الدول الراغبة في تبني النموذج الإسلامي لخلق سوق نقدية عالمية لاربية (Siddiqi, 2004). هذا التعاون سيمكن من إصدار صكوك دولية لإدارة السيولة العابرة للحدود، مما يقلل من الارتهاق للعملة التقليدية التي تعاني من تضخم الديون السيادية. إن البعد القيمي في هذه الحالة سيتحول من مجرد هوية إلى ميزة تنافسية تجذب الاستثمارات الباحثة عن الأمان الحقيقي في عالم مليء بالمخاطر (شابرا، 2000؛ الجعوي، 2025).

إن التحديات المعاصرة للسياسة النقدية الإسلامية هي في جوهرها فرص لإثبات تفوق النموذج المقاصدي. إن دمج الرقمنة بالقيم سيخلق نظاماً نقدياً ذكياً، عادلاً، وشفافاً. البنك المركزي في المستقبل لن يكون مجرد جهة لطباعة النقود أو مراقبة الفوائد، بل سيكون مهندساً رقمياً يدير شبكة معقدة من التدفقات المالية القائمة على المشاركة والإعمار (صديقي، 2003).

إن التحول الرقمي هو الأداة التي ستخرج السياسة النقدية الإسلامية من حيز التنظير إلى حيز القيادة العالمية، محققة بذلك التوازن بين متطلبات العصر وبين ثوابت الوحي التي تضمن فلاح المجتمعات واستقرارها (Djaouti, 2025؛ IsDB, 2023).

## الخلاصة والنتائج والتوصيات

بعد رحلة بحثية استعرضنا فيها آليات السياسة النقدية وأدواتها بين النظم التقليدية والمنظور الاقتصادي الإسلامي، نخلص إلى أن الفجوة بين النظامين ليست مجرد فجوة في الأدوات، بل هي فجوة أستمولوجية عميقة تتعلق بتعريف النقود ووظيفتها في المجتمع. إن السياسة النقدية الإسلامية ليست مجرد نظام بلا فائدة، بل هي منظومة متكاملة تربط التدفقات النقدية بالإنتاج الحقيقي، مما يجعلها أكثر حصانة ضد الأزمات المالية والفقاعات الائتمانية التي أرهقت كاهل الاقتصاد العالمي.

## أولاً: نتائج الدراسة

من خلال المباحث الثمانية السابقة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تباين مفهوم النقود: أثبتت الدراسة أن أصل الخلل في السياسة النقدية التقليدية يكمن في معاملة النقود كسلعة تُؤجر بالربا، بينما يرى الإسلام النقود كـ أداة تبادل ومقياس للقيمة، مما يحتم ربطها بجهد إنتاجي حقيقي.
2. عدم فاعلية الفائدة كأداة وحيدة: كشف البحث أن الاعتماد على سعر الفائدة كأداة للتحكم في التضخم يؤدي غالباً إلى تضخم التكاليف وتوسيع الفجوة بين القطاعين النقدي والحقيقي، بينما تحقق الأدوات الإسلامية توازناً طبيعياً بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية.

3. كفاءة الأدوات البديلة: أظهر التحليل أن الأدوات الكمية (مثل نسبة المشاركة في الأرباح) والأدوات النوعية (مثل هوامش الربح في المربحة) تمتلك القدرة على التأثير في مستويات السيولة بكفاءة تضاهي الأدوات التقليدية، بل وتتفوق عليها في توجيه الائتمان نحو القطاعات الأكثر نفعاً للمجتمع.
  4. تحول دور البنك المركزي: خلصت الدراسة إلى أن البنك المركزي في النظام الإسلامي ينتقل من دور المقرض المستغل للأزمات إلى دور الممول الشريك، حيث يدير السيولة عبر آليات التكافل والوكالة بالاستثمار، مما يعزز الاستقرار النظامي للجهاز المصرفي.
  5. الرقمنة كرافعة قيمة: ثبت أن التحول الرقمي (Blockchain) والذكاء الاصطناعي (يمثل الحل التقني لأكبر عائق واجه السياسة النقدية الإسلامية تاريخياً، وهو ارتفاع تكاليف الرقابة وتباين المعلومات، حيث تتيح التقنية شفافية مطلقة وتتبعاً لحظياً لمسارات المال).
  6. العدالة النقدية: أكدت الدراسة أن السياسة النقدية الإسلامية مدفوعة بمقاصد الشريعة (حفظ المال، العدالة التوزيعية)، مما يجعلها أداة لتحقيق السلم الاجتماعي والشمول المالي الحقيقي، بعيداً عن احتكار الائتمان لصالح الأقوياء مالياً.
- ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تقدم من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:

1. توحيد المعايير الدولية: دعوة المنظمات الدولية مثل AAOIFI و IFSB والبنك الإسلامي للتنمية لفرض معايير موحدة للأدوات النقدية الإسلامية (مثل الصكوك المركزية ونسب المشاركة) لضمان قبولها عالمياً في السوق النقدي الدولي.
  2. الاستقلال القيمي للبنوك المركزية: ضرورة تحرير البنوك المركزية في الدول الإسلامية من التبعية لآليات الفائدة التقليدية، وتطوير أطر تشريعية تمنحها القدرة على استخدام أدوات نقدية تشاركية تتناسب مع واقع الصيرفة الإسلامية.
  3. تبني العملات الرقمية المقاصدية: تشجيع البنوك المركزية على إصدار عملات رقمية (CBDC) مصممة برمجياً لتمنع الربا والمضاربة، وتسهل تدفق أموال الزكاة والوقف، مما يعزز الاستقرار النقدي والشمول المالي.
  4. دمج الزكاة في السياسة النقدية: التوصية باعتبار الزكاة أداة نقدية غير مباشرة لمحاربة الاكتناز وتحفيز الطلب الكلي، وربط فعاليتها بالدورة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي.
  5. تطوير سوق ثانوية للصكوك: العمل على تنشيط الأسواق المالية الإسلامية لتوفير سيولة لحظية للمصارف، مما يقلل من حاجتها للارتهان للبنوك التقليدية أو اللجوء لأدوات ربوية في حالات العجز اللحظي.
  6. الاستثمار في الكوادر البشرية: إعادة صياغة المناهج التعليمية في كليات الاقتصاد والمالية لدمج الهندسة النقدية الإسلامية كعلم أصيل، لتخريج قيادات نقدية قادرة على إدارة التحديات المعاصرة برؤية مقاصدية.
- ختاماً، إن السياسة النقدية الإسلامية ليست مجرد حلم نظري، بل هي ضرورة واقعية لنظام مالي عالمي يبحث عن الاستقرار. إن العودة إلى أصالة القيم المدعومة بقوة التقنية هي الكفيلة بحماية المجتمعات من غوائل التضخم والفقر، وتحقيق مقصد الإعمار والاستخلاف الذي وُجد من أجله الإنسان (الجعوجي، 2025؛ صديقي، 2004).

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- أيوفي (AAOIFI) (2021). *المعايير الشرعية ومعايير الأخلاقيات للمؤسسات المالية الإسلامية*. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.
- بن علي، بلعزوز (2008). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بوعيطه، عبد الرزاق وبوجليدة، عبد الحق (2024). *واقع تطبيق المعايير الأخلاقية المحاسبية في البنوك والشبابيك الإسلامية الجزائرية، مجلة الميادين الاقتصادية، 07، العدد 01.*
- بوجليدة، عبد الحق وبوعيطه، عبد الرزاق (2024). *دراسة تحليلية لتطبيق معايير أيوفي الأخلاقية في النظام المصرفي الإسلامي، مجلة إسرائ الدولية للتمويل الإسلامي (IJIF)، 16، العدد 01.*
- بوشريط، أسامة (2023). *آليات إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية في ضوء القانون النقدي والمصرفي الجديد، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 08، العدد 02.*
- بني هاني، ميسون وبني خلف، ممد (2010). *دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية في ظل المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، 14، العدد 1.*
- الجارحي، معبد علي (1981). *نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق*. المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- الجعوجي، سمير (2025). *السياسة النقدية وأدواتها من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 10، (2)، جامعة الوادي، الجزائر.*
- حداد، أكرم وهزلوم، مشهور (2010). *النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري*. دار وائل للنشر، عمان.
- حمبلي، زهير (2021). *دور سعر إعادة الخصم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 08، العدد 01.*
- الخوجلي، عبد الكريم (2010). *السياسة النقدية في الإطار الإسلامي: التجربة السودانية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع للأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي، الكويت.*
- السبحاني، عبد الجبار (2017). *آثار التمويل الربوي على الاستقرار الاقتصادي، ورقة بحثية منشورة على بوابة الباحثين (al-sabhany.com).*
- السيد، أحمد والخنوي، محمد (2009). *بدائل (المسعر الأخير) للمصارف الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي.*
- الشاطبي، أبو إسحاق (د.ت.). *الموافقات في أصول الشريعة*. تحقيق: دراز، دار المعرفة، بيروت.
- عبد السلام، مصطفى محمود (2025). *مقترح لتخفيف المخاطر الأخلاقية لعقد التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الصيرفة الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية.*
- عبد الله، إبراهيم إبراهيم (2016). *الانتقادات الموجهة للسياسات النقدية التقليدية والبدائل المقترحة، مجلة الفقه، 18، العدد 02.*

الفيقي، يونس (2010). أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، معهد البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

لبنزة، هشام ولوط، محمد الهادي (2017). أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري، مجلة الباحث، 17، العدد 17.

### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Al-Jarhi, Mabid (2020). *FinTech and Islamic Finance: Challenges and Opportunities*. Islamic Development Bank, Jeddah.

Al-Suwailem, Sami (2006). *Hedging in Islamic Finance*. Islamic Development Bank, Jeddah.

Angelini, P., Neri, S., & Panetta, F. (2014). The Interaction between Capital Requirements and Monetary Policy. *Journal of Money, Credit and Banking*, 46(6).

Bernanke, Ben S. (2020). The New Tools of Monetary Policy. *American Economic Review*, 110(4).

Chapra, M. Umer (2000). *The Future of Economics: An Islamic Perspective*. The Islamic Foundation, Leicester, UK.

Djaouti, S. (2025). "Monetary policy and its tools from an Islamic economic perspective". *Journal of Finance and Business Economics*, 10(02), 129-148

Hassan, Kabir & Lewis, Mervyn (2007). *Handbook of Islamic Banking*. Edward Elgar Publishing, UK.

Iqbal, Munawar & Khan, Fahim (1981). *A Survey of Issues and a Programme for Research in Monetary and Fiscal Economics of Islam*. King Abdulaziz University, Jeddah.

Islamic Development Bank (IsDB) (2023). *Annual Report: Navigating Uncertainty through Sustainable Finance*. IsDB, Jeddah.

Krippner, G. R. (2005). The Financialization of the American Economy. *Socio-Economic Review*, 3(2).

Messe, A., & Meskhay, K. (2019). Prospects and Opportunities for Sustainable Islamic Finance. *Journal of Economic Folders*, 10(01).

Rolnick, A. J., & Weber, W. E. (1997). Money, Inflation, and Output under Fiat and Commodity Standards. *Journal of Political Economy*, 105(6).

Siddiqi, Mohammad Nejatullah (2003). *Islamic Banking and Finance in Theory and Practice*. Journal of Islamic Economic Studies, Vol. 13.

Siddiqi, Mohammad Nejatullah (2004). *Riba, Bank Interest and the Rationale of Its Prohibition*. IRTI/Islamic Development Bank, Jeddah.

Usmani, Muhammad Taqi (2002). *An Introduction to Islamic Finance*. Kluwer Law International, The Hague.

Warde, Ibrahim (2000). *Islamic Finance in the Global Economy*. Edinburgh University Press.

World Bank & IsDB (2017). *Global Report on Islamic Finance: Institutionalizing Social Finance*. Washington DC / Jeddah.

Zarqa, M. Anas (1983). *Stability of the Modern Economy and the Islamic Discount Rate*. King Abdulaziz University, Jeddah.